اقتصاد

تريليون دولار إضافية للأثرياء

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تمكن أثرياء العالم من إضافة تريليون دولار إلى ثرواتهم خلال عام 2021، مستفيدين من موجة تضخم عصفت باقتصادات العالم بسبب استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا وأزمة سلاسل التوريد.

فقد ارتفعت أسواق الأسهم وأسعار كل شيء من القصور إلى العملات المشفرة إلى السلع، الأمر الذي أدى إلى تعزيز إجمالي ثروة أغنى 500 شخص في العالم بأكثر من تريليون دولار، وفق مؤشر «بلومبيرغ» للملياردريات، الذي أظهر أن صافي الثروة المجمعة لهؤلاء تجاوز 8,4 تريليونات دولار، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان باستثناء الولايات المتحدة الأميركية والصين. وتعكس هذه الثروات الهائلة، التعافي غير المتكافئ من الصدمة الاقتصادية لكورونا، نظراً إلى أن الأغنياء استفادوا من مكاسب الأسواق والسياسة المالية المتساهلة، بينما دفع الوباء نحو 150 مليون شخص باتجاه الفقر المدقع حسب تقديرات «البنك الدولي»، وسط توقعات بتزايد الرقم إذا استمر التضخم في الارتفاع. ونقلت «بلومبيرغ» عن لوكاس تشانسيل، المدير المشارك في «مختبر التفاوت العالمي» في كلية باريس للاقتصاد قوله: «ارتفعت الثروة التي يمتلكها أغنى 0,1% في العالم منذ منتصف التسعينيات من نحو 7% إلى 11% من إجمالي الثروة، ولم توقف الأزمة (كورونا) تلك الزيادة، بل تسببت في تضخمها».

ومن بين أكثر مصادر الثراء الجديدة في 2021، الأصول غير الملموسة نسبياً، من بينها: الأصول الرقمية، وأسهم شركات التكنولوجيا المدرجة حديثاً. فقد تسببت تغيرات قيمة العملات المشفرة في تكوين ثروة بالمليارات لبعض الأشخاص. وكما أضاف أغنى أثرياء العالم تريليون دولار إلى ثرواتهم، فعلت العديد من صناديق الثروة السيادية من العام الماضي، محملة بمكاسب ضخمة هي الأخرى. فقد كشف تقرير سنوي أعدته منصة صناديق الثروة السيادية العالمية، نُشر أمس السبت، أن الأصول التي تحوزها صناديق الثروة السيادية والمعاشات الحكومية، زادت إلى مستوى قياسي بلغ 31,9 تريليون دولار بفضل ارتفاع الأسهم الأميركية وأسعار النفط. وأظهر التقرير أنّ الأصول التي تديرها صناديق الثروة السيادية زادت بنسبة 6% إلى 10,5 تريليون دولار، في حين قفزت صناديق المعاشات الحكومية 9% إلى 21,4 تريليون دولار. وجاء صندوق الثروة السيادي لسنغافورة في المقدمة، إذ زادت نسبة إبرامه للصفقات 75% إلى 31,1 مليار دولار موزعة على 109 صفقات. وجرى استثمار ثلث رأس المال في العقارات لا سيما اللوجيستيات.

وكانت شركات الطاقة والعقارات والرقائق الدقيقة، من بين أفضل القطاعات أداء في 2021. إذ صعدت أسعار السلع الأولية، من الطاقة والمعادن إلى المنتجات الزراعية بقوة، وتصدر وقود توليد الكهرباء موجة الصعود بدعم من قلة الإمدادات وقوة التعافي الاقتصادي مع تخفيف إجراءات الإغلاق الرامية لمكافحة الجائحة في أنحاء العالم بعد تكثيف حملات التطعيم. ووفق محللين ماليين، فإنّ الصعود الذي شهده العالم لأسعار السلع الأولية خلال 2021 كان استثنائياً، معتبرين أنّه قد تتراجع حدة الأسعار في الفترات المقبلة.

(فرانس برس)

20 عاماً لليورو

قبل عشرين عاماً تحديداً، وزعت الصرافات الآلية أولى الأوراق النقدية باليورو، في حدث أثار يومها الحماسة والقلق في آن واحد، ومع مرور 20 سنة، نجحت العملة الأوروبية في رهانها رغم الصعوبات مع استخدامها من قبل 340 مليون أوروبي. وضعت فكرة العملة الأوروبية في السبعينيات كأداة للتكامل وتسهيل المعاملات التجارية ومنافسة الدولار. وبدأ التداول التجاري الفعلي بها في الأول من يناير/كانون الثاني 2002، ما أرغم المقيمين في 12 دولة أوروبية اعتمدت اليورو بالأساس على التخلي عن عملتهم الوطنية. وبات اليورو ثاني أكثر العملات أماناً بعد الدولار. ويشكل 20% من احتياطي العملات الصعبة في العالم في مقابل 60% للدولار. إلّا أنّ السنوات العشرين هذه لم تكن سلسة على الدوام. فبعد أقل من عشر سنوات على وضعه في التداول، أصيب اليورو في الصميم جراء أزمة مالية خطرة مركزها اليونان.

تركيا ترفع أسعار الطاقة... وإسطنبول تسجل أعلى تضخم

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

سجل التضخم أعلى معدل في نحو عشرة أعوام في مدينة إسطنبول، أكبر مدن تركيا، في الشهر الماضي، وفقاً لبيانات رسمية صادرة، أمس السبت، في حين رفعت الحكومة أسعار الكهرباء والغاز في البلاد مع بداية العام الجديد. كما ارتفعت أسعار الوقود والتأمين على السيارات ورسوم المرور في بعض الجسور، مما يضيف المزيد من الضغوط على اقتصاد يواجه زيادة في التضخم وأزمة عملة نتجت عن خفض متكرر لأسعار الفائدة. وقالت هيئة تنظيم سوق الطاقة، إنه جرى رفع أسعار الكهرباء بما يصل إلى 125%، مشيرة إلى تضخم أسعار الطاقة العالمية، للمستهلكين التجاريين من أصحاب الطلب المرتفع وبنحو 50% للمنازل الأقل طلباً في 2022. كما ذكرت شركة «بوتاش» الحكومية للطاقة، أنّه تقرر رفع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 25% للاستخدام المنزلي و50% للاستخدام الصناعي في يناير/كانون الثاني الجاري. في المقابل، ذكرت غرفة إسطنبول للتجارة، أنّ أسعار التجزئة في المدينة، أكبر مدن تركيا، قفزت 9,65% على أساس شهري في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لتعد بذلك أعلى زيادة شهرية في 10 أعوام.

وسجل التضخم على أساس سنوي زيادة بنسبة 34,18%، إذ ارتفعت أسعار الأدوات المنزلية في المدينة التي يقطنها نحو خمس سكان البلاد أكثر من 20% في حين زادت أسعار الأغذية قرابة 15%. وأضافت غرفة التجارة أنّ أسعار بيع الجملة في المدينة زادت 11,96% في ديسمبر/ كانون الأول على أساس شهري و47,10% على أساس سنوي. وكان عام 2021 الأسوأ بالنسبة لليرة التركية، منذ وصول الرئيس رجب طيب أردوغان إلى السلطة قبل حوالي عقدين، فيما دعا، يوم الجمعة الماضي، الأتراك إلى الوثوق في سياساته غير النمطية لخفض أسعار الفائدة في مواجهة ارتفاع التضخم. وتراجعت الليرة، وهي الأسوأ أداء وبفارق كبير عن كلّ الأسواق الناشئة في 2021، وفقدت 44%. وتسارعت الأزمة في الشهور الأخيرة، وهزت اقتصاداً يبلغ حجمة 720 مليار دولار، وفق «رويترز». ولتخفيف حدة الاضطراب، كشف أردوغان، قبل أسبوعين، عن مخطط تحمي بموجبه الدولة الودائع المحلية المحولة إلى الليرة، مما أدى إلى تحسن العملة الوطنية لأيام قبل أن تتراجع مجدداً نهاية العام. لكن إكرام كوكتاش، رئيس اتحاد البنوك التشاركية (الإسلامية) في تركيا، توقع أن يشهد النظام الاقتصادي التركي تعافياً سريعاً عام 2022.

أخبار

تقليص الزراعة في العراق

قالت وزارة الموارد المائية العراقية، أمس السبت، إن الخطة الزراعية الحالية التي سبق أن خُفضت إلى النصف لن تتغير، على الرغم من تسبب السيول التي شهدتها البلاد أخيرا بإضافة كميات من المياه جرى خزنها في بحيرات خصوصاً.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2021، أقرت وزارة الزراعة العراقية، بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية،

الخطة الزراعية للموسم الشتوي، بعدما قلصت مساحة الأراضي المشمولة بالخطة إلى النصف، بسبب الأزمة المائية التي تعيشها البلاد، الناتجة عن قلة إيرادات المياه التي تأتي من دول الجوار، فضلاً عن تأثر دول العالم، ومنها العراق، بالتغيرات المناخية.

وأكد وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداني، خلال زيارته إلى «سدة الهندية» في محافظة بابل جنوبي البلاد، أنّ «الفيضانات التي حصلت في إقليم كردستان لم تكن كبيرة جداً، لكنّها أضافت نصف مليار متر مكعب تم تخزينها في بحيرة الثرثار لدعم الخطة الزراعية للموسم الصيفي المقبل»، مضيفاً في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء العراقية (واع) أنّه «لا توجد نية في زيادة نسبة الخطة الزراعية للموسم الحالي بسبب النقص في المخزون المائي».

حريق في أكبر حقول الغاز الإيرانية

قالت شركة «بارس» للنفط والغاز الحكومية، أمس السبت، إن حريقا اندلع على مسافة 15 كيلومتراً من المنصة الـ16 من حقل «بارس الجنوبي»، أكبر الحقول الإيرانية لإنتاج الغاز.

وأضافت الشركة، في بيان نشره التلفزيون الإيراني، أن الغاز تسرب من خطوط نقل الغاز من المنصة الـ16 في الخليج، مؤكدة أنه تمت السيطرة على التسرب بعد إغلاق مفاتيح خطوط المرحلة.

وأشار البيان إلى أنّ الحريق اندلع بعد أن ضربت صاعقة الغاز المنتشر على سطح البحر، لافتاً إلى أنّه تمت السيطرة على الحريق بعد وقف إنتاج الغاز، إذ أصبحت المنصة خارج خدمة الإنتاج.

وتتوقف المنصة الـ16 في حقل «بارس الجنوبي» عن الخدمة في وقت تتوقع فيه السلطات الإيرانية عجزا في إنتاج الغاز، خلال هذا الشتاء، من شأنه أن يعيد انقطاعات التيار الكهربائي.

وسبق أن تحدث وزير النفط قبل مدة عن عجز متوقع للغاز بمقدار 200 مليون متر مكعب يومياً خلال الشتاء المقبل. وتعمل الكثير من الصناعات الإيرانية، منها محطات إنتاج الكهرباء، بالغاز، ولذلك، فإنّ تراجع إنتاجه يرتد سلباً على نشاط هذه الصناعات.

مال وسياسة

«متشاكسون» في السودان... أحلام المواطنين مؤجلة

أوضاع اقتصادية ومعيشية غاية في السوء، إذ تحولت أحلام السودانيين في رغد العيش بعد اطاحة نظام عمر البشير قبل نحو 3 سنوات إلى كوابيس في ظل صراع سياسي لا ينتهي، حيث يتجاهل «المتشاكسون» ضيق العيش الذي يطارد الملايين

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

رغم مرور نحو ثلاث سنوات على الثورة السودانية، التي أطاحت نظام الرئيس عمر البشير، والتي رفع السودانيون خلالها سقف أحلامهم بتحسن الظروف المعيشية، إلا أن تلك الأحلام تحولت إلى كوابيس في ظل «المشاكسات السياسية» التي تتجاهل تفاقم الأوضاع الاقتصادية وضيق العيش الذي يطارد ملايين المواطنين، وسط غياب خطط حقيقية لإنقاذ البلاد من فوضى وشيكة.

ويزداد حال المواطن السوداني سوءاً، إذ يعاني من غلاء غير مسبوق وتردٍّ في الخدمات، حيث وصل التضخم لأول مرة في تاريخ البلد إلى أكثر من 400%، بينما لم يكن يتجاوز 44% مطلع عام 2019. ورغم رفع الثورة شعارات حل الأزمات المعيشية التي تجسدت في معاناة المواطن من صفوف الخبز والوقود والنقود علاوة على تراجع قيمة العملة المحلية وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري، إلا أن ذلك لم يتحقق بل وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية في ظل تخبط حكومي في القرارات وتآزم المشهد السياسي، حيث يعيش البلد على وقع اضطرابات ومظاهرات، للتنديد بالاتفاق السياسي بين رئيس المجلس السيادي الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك والمطالبة بحكم مدني.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وقع البرهان وحمدوك، اتفاقاً سياسياً تضمن عودة الأخير لمنصبه، وتشكيل حكومة كفاءات (غير حزبية)، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بعد انقلاب البرهان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لكن قوى سياسية ومدنية تعتبر الاتفاق «محاولة لشرعنة الانقلاب»، وتتعهد بمواصلة الاحتجاجات حتى تحقيق «الحكم المدني الكامل» خلال الفترة الانتقالية التي تشهد صراعاً مستمراً بين «المتشاكسين» من القوى العسكرية والمدنية، وفق وصف محللين.

ويقول اقتصاديون إن الوضع الاقتصادي والمعيشي، إزداد قتامة في السنوات الأخيرة رغم المتغيرات التي حدثت في الساحة السودانية برفع اسم البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب واندماجه في المجتمع الدولي بتخفيف العقوبات المفروضة عليه سابقاً. ويقول الخبير الاقتصادي توفيق إبراهيم لـ«العربي الجديد» إن هناك تقاطعات داخلية صرفت النظر عن كل إنجازات الثورة، مشيراً إلى أن الصراع على السلطة بين المكونات المختلفة في البلاد، دفع البلاد إلى مشهد مأزوم، كما أن إجراءات «لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال» تسببت في تجييم الاستثمارات وتهريب الكثير من رجال الأعمال الأموال إلى خارج البلاد، ما أدى إلى زيادة أزمات البلاد الاقتصادية. ويضيف إبراهيم أن «سيطرة العسكر على موارد الدولة واستثمارات كثيرة كانت من معوقات توسع الأنشطة الاقتصادية»، مشيراً إلى أن التراجع الكبير الذي حدث للعملة السودانية أثر أيضاً بصورة مباشرة على الأوضاع المحلية وارتفعت الأسعار وحدث نقص في العديد من السلع وازداد الفقر وانتشرت البطالة، ما أدى إلى فتح بؤر لمشاكل جديدة في العديد من ولايات السودان.

> التضخم يقترب من 400% وتحذير دولي من نقص الغذاء

ويتابع: «للأسف هناك من يسعون إلى جعل الأوضاع تسير نحو الأسوأ، ولكن كان من الأجدى أن تقوم الحكومة الانتقالية بمسؤولياتها تجاه المواطن في توفير سبل كسب العيش الكريم ولكنها لم تفعل ذلك، بل علقت كل فشلها على النظام السابق، رغم رفع العقوبات وإزالة اسم البلاد من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والكثيرون الآن يرون أن فترة العقوبات كانت أفضل من الفترة الحالية، حيث لا ارتفاعات في الأسعار مثلما هو الحال الآن ولا انهيار لقيمة الجنيه وزيادة في أسعار الوقود التي بدورها أثرت على كل مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية».

قتامة المشهد الاقتصادي تشير إلى استمرار الأزمة بصورة كبيرة، فاقت توقعات المواطن، حيث تضاعفت جميع الأسعار بعد اتباع وصفة صندوق النقد الدولي وتحرير أسعار الدولار ليقفز إلى أكثر من 450 جنيها مقابل 45 جنيها، لتقفز بعدها أسعار السلع والخدمات وسط توقعات بمزيد من الارتفاع في ظل مضاربات واسعة وعدم وجود رقابة حكومية على الأسواق.

وفي فبراير/شباط 2021، أعلن البنك المركزي «تعويماً جزئياً» للجنيه أمام العملات الأجنبية، بهدف الوصول إلى استقرار سعر الصرف وتحويل الموارد من الأسواق الموازية إلى الأسواق الرسمية.

ويقول الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي، إنه «بعد مرور ثلاث سنوات من عمر ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018 لم تحقق حكومة الفترة الانتقالية أيا من طموحات الشعب السوداني، خاصة أن أهم أسباب اندلاع الثورة هو الضائقة المعيشية وارتفاع الأسعار، بينما الآن تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وكل المؤشرات تدل على ذلك من ارتفاع لأسعار السلع والتضخم وزيادة نسبة الفقر والبطالة وانهيار قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية»، ويضيف فتحي: «أبرز أخطاء الحكومة الانتقالية يكمن في تنفيذ البرنامج الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا البرنامج ليس من مهام حكومة الفترة الانتقالية، وإنما هو من مهام الحكومة المنتخبة، ولذلك تجاوزت حكومة الفترة الانتقالية مهامها الأساسية والمتمثلة في تسيير الأعمال وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة لحكومة منتخبة». ويؤكد أن «برنامج الإصلاح الاقتصادي، أدى إلى نتائج سلبية كثيرة من بينها زيادة معدل التضخم والفقر والبطالة ووجود صعوبة في الحصول على المستلزمات الضرورية نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما أن رفع الدعم عن المحروقات زاد الأعباء على المواطنين، برفع تكلفة الإنتاج ونقل البضائع والمواصلات». ويقول إن «حكومة الفترة الانتقالية فشلت في ملف الحكم الفدرالي والخدمة المدنية وتقليص الوظائف، فحدثت زيادة في عدد الوظائف وتم تقسيمها وفق محاصصات، بجانب أن الإجراءات التي اتخذتها لجنة إزالة التمكين بتشريد العاملين بدون منهجية، أضرت بمجالات العمل في أجهزة الدولة وزادت البطالة وأدت إلى توقف مؤسسات اقتصادية كانت تساهم في الاقتصاد الوطني».

وجاءت تداعيات الخطوة الانقلابية الأخيرة للجيش، لتزيد الوضع تأزماً، إذ شكا وزير المالية والاقتصاد جبريل إبراهيم من أن موازنة العام الحالي 2022 تواجه تحديات كبيرة بعد أن أوقف المانحون دعما يقدر بحوالي 600 مليون دولار، ولوحت الوزارة بإنهاء عهد دعم الخبز والكهرباء في وقت يشهد المواطن صعوبات معيشية متفاقمة بالأساس.

وكانت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أعدت قبل الانقلاب مسودة موازنة 2022 وقالت إنها تتميز عن غيرها بتوجيه الموارد المالية بشكل أمثل، بما يضمن خفض نسب الفقر وزيادة الدخل وتوجيه القطاعات الاقتصادية والإنتاجية لانتهاج إدارة فاعلة لتحقيق التوازن المالي وتعزيز التحول الاقتصادي من أجل تحقيق نمو شامل.

وأضحى شبح المجاعة يلوح في السودان، وسط أزمة اقتصادية قاسية تترافق مع ضعف الدعم الدولي وتعقيدات المشهد السياسي المحلي. وحذر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، في تقرير في ديسمبر/كانون الأول الماضي، من أن 14,3 مليون سوداني يمثلون نحو 30% من سكان البلاد، سيحتاجون إلى مساعدات غذائية خلال عام 2022، بزيادة 800 ألف شخص عن عام 2021، وهو «أعلى رقم خلال عقد من الزمن»، وفق المكتب. وشهد السودان سلسلة من المجاعات التي لا تزال راسخة في أذهان المواطنين، إذ واجهت البلاد خلال عامي 1984 و1985 واحدة من أسوأ المجاعات في العالم، التي نجمت عن مزيج من الحرب الأهلية والجفاف، ونتجت منها خسائر بشرية ضخمة، إذ لقي ما يُقدر بنحو ثمانية ملايين وأربعمائة ألف شخص مصرعهم، وتأثرت الثروة الحيوانية في العديد من الولايات. ثم واجه السودانيون مجاعة أخرى في عام 1998، بعد تعرض البلاد لموجة جفاف في مناطق تقع ضمن نطاق المناخ المداري المعروف بقلة الأمطار وتذبذبها.

وتشير البيانات الحكومية إلى أن 65% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، في الوقت الذي يؤكد خبراء اقتصاد أن النسبة الحقيقية أعلى من التقديرات الرسمية خاصة في ظل وضع الأمن الغذائي السيئ والمرجح أن يزداد سوءاً خلال الفترة المقبلة.

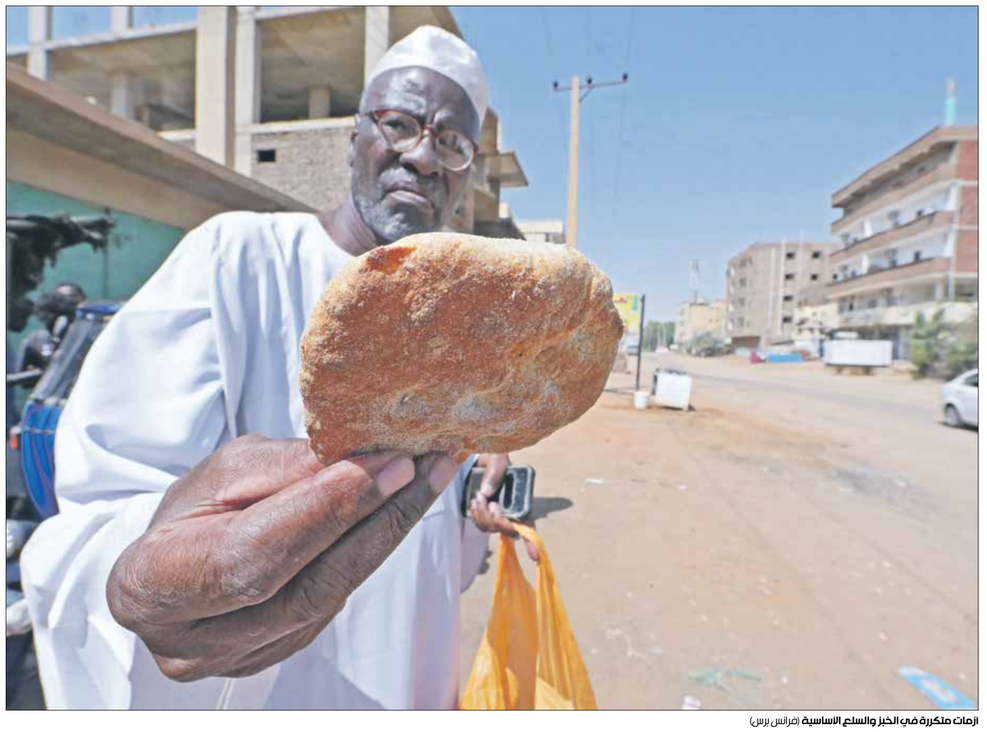

أزمات متكررة في الخبز والسلع الأساسية (فرانس برس)

نهب مستودع برنامج الغذاء

اعلنت السلطات السودانية، مساء الجمعة، القبض على 15 من المتهمين في نهب مستودع برنامج الغذاء العالمي بمدينة الفاشر في ولاية شمال دارفور غربي البلاد. والمستودع كان يحتوي على 1900 طن من المواد الغذائية، وليس معلوما بعد مقدار ما جرى نهبه، وفق مسؤول في البرنامج. وكان مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان (أوتشا) قد ادان، يوم الاربعاء الماضي، هجوم جماعات مسلحة على مستودع الغذاء.

بروفايل

اصبحت تعرف باسم «السيدة الاولى في وول ستريت» بعدما صنعت التاريخ في عام 1979، من متجر صغير الى صاحبة اول شركة كبرى مملوكة لامريكي من اصل افريقي في المنطقة الأشهر عالميا في عالم المال قبل ان تقف في محطتها الاخيرة الاسبوع الماضي

أرنستا بروكوب

واشنطن ـ **شريف عثمان**

من متجر صغير في مدينة بروكلين بنيويورك، إلى شركة كبرى في وول ستريت الأشهر عالمياً في عالم المال والأعمال عالمياً.. هكذا تحولت الأميركية من أصل أفريقي أرنستا بروكوب من مجرد وسيط صغير في مجال التأمين، إلى واحدة من عمالقة الخدمات المالية والعقارية.

أصبحت بروكوب تعرف باسم «السيدة الأولى في وول ستريت» بعدما صنعت التاريخ في عام 1979، عندما نقلت أعمالها كمؤسسة ورئيسة ومديرة تنفيذية لشركة «إي. جي. بومان» إلى حي المال العالمي.

كانت بدايتها تنحصر في بيع وثائق التأمين على السيارات والمنازل بكلفة 25 دولارا، ثم أصبحت الوسيط المسجل لهيئة الإسكان في مدينة نيويورك ووسيط التأمين لبناء الجزء الخاص بالولايات المتحدة من خط أنابيب الاسكا الشهير.

حصلت بروكوب لشركتها على ترخيص بالعمل في كل الولايات الأميركية الخمسين، وكانت من بين عملائها شركات «آي بي إم» وفيليب موريس، وجنرال موتورز، وتايم وورنر، وكرافت، وبيبسيكو.

وعند الانتقال إلى منطقة وول ستريت، نمت شركتها من 3 موظفين مسؤولين عن التأمين على المنازل والسيارات، إلى شركة وساطة مؤلفة من 33 شخصاً تخدم التعاملات التجارية مع أكبر الشركات الأميركية.

درست بروكوب في معهد Pohs للتأمين والعقارات، وحصلت على رخصة الوسيط لمساعدة زوجها الأول الين بومان في مشروع العقارات الذي بداه، ثم أسست شركة التأمين التي سمتها على اسمه بعد وفاته في عام 1953. وبعد عام من الوفاة تزوجت من جون بروكوب، مدير التسويق والإعلان الذي أصبح في ما بعد ناشراً لصحيفة استرداد نيوز الأسبوعية التي يقع مقرها في هارلم.

كانت الشركات الأميركية ترفض التأمين على الممتلكات في مناطق تجمعات الأقليات بعد أعمال الشغب في أواخر الستينيات، بينما عملت بروكوب مع حاكم نيويورك نيلسون روكفلر ومشرعي الولاية على ما أصبح «خطة نيويورك في الوصول العادل إلى متطلبات التأمين» المعروفة باسم (FAIR)، لضمان تغطية تأمينية لأصحاب المنازل في الأحياء ذات الدخل المنخفض، قبل أن يتم تبني تشريعات مماثلة في أكثر من عشرين ولاية أخرى.

قضت بروكوب جل وقتها في قطاع العقارات باشتقاقاته المختلفة، حيث قامت بإعادة تأهيل وبيع حوالي 500 مبنى مصنوع من الحجر البني في بروكلين من عام 1955 حتى عام 1970. ولبناء وتوسيع شركتها، اضطرت أرنستا لتأجير سيارات ليموزين لجلب مديرين تنفيذيين لشركات التأمين من مانهاتن لكي يروا أن في بروكلين منازل تستحق التأمين، وكانت تقول «لم يعرفوا أن المنطقة يوجد فيها مالكو منازل من الطبقة المتوسطة، من السود والبيض، الذين يحتاجون ويستحقون التغطية من خلال التأمين».

وساعد بروكوب على التميز في ما تقوم به جمعها قاعدة بيانات عملاء من الشركات التي كانت تتعامل معها قبل عقود مع إدراك العالم أهمية معلومات العملاء التي أصبح بيعها يتم بعد ذلك بملايين الدولارات.

في عام 1972، تم تكريم بروكوب باحتفال في البيت الأبيض وتم إعطاؤها جائزة امرأة العام من قبل السيدة الأولى، زوجة رئيس البلاد باتريشيا نيكسون، أيضاً تم تعيينها من قبل الرئيس جيرالد فورد سفيرة خاصة في غامبيا وشغلت منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المنظمات غير الهادفة للربح، وكانت أيضاً عضواً في مجلس أمناء جامعتي كورنيل وإديلفي.

ولأن الرياح لا تأتي دائماً بما تشتهي السفن، فقد تعرضت سمعة السيدة بروكوب للإساءة عندما تم فصلها مع 17 عضواً آخرين من أمناء إديلفي من قبل مجلس حكام الولاية في عام 1997 لفشلها في الإشراف بشكل صحيح على إنفاق رئيس الجامعة. وبصفتها رئيسة مجلس الأمناء، فقد اتُهمت أيضاً بتضارب المصالح بسبب التعامل مع تأمين الجامعة من خلال شركتها، لكنها نفت ارتكاب أي مخالفات، معتبرة أن شركتها «قدمت لإديلفي استشارات مجانية ووفرت لها المال وقدمت لها خدمة ممتازة».

اسواق

بوادر أزمة خبز في ليبيا: انفلات أسعار ونقص الدقيق

رفعت المخابز في ليبيا سعر الرغيف بشكل متباين وسط تلاعب بالاوزان في ظل غياب حكومي عن مراقبة الاسواق، لتتشكل بوادر أزمة في هذه السلعة الرئيسية في ظل نقص الدقيق

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تشهد ليبيا بوادر أزمة جديدة في الخبز في ظل نقص القمح لدى المطاحن وارتفاع أسعار الدقيق، بينما أقدمت المخابز على رفع سعر الرغيف وسط تباين كبير في التسعير من مخبز إلى آخر، لتحذر نقابة الخبازين من تداعيات الوضع الراهن، بينما أشار مسؤول حكومي كبير إلى أن بلاده تطمح إلى تكوين مخزون إستراتيجي لتجنب الصدمات.

وقال نقيب الخبازين أبو خريص محمد أبو القاسم في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن أسعار الدقيق (الطحين) شهدت ارتفاعا في الآونة الأخيرة في ظل نقص القمح لدى المطاحن، مشيرا إلى أن الكثير من المخابز رفعت سعر الرغيف، فضلا عن عدم وجود أوزان محددة للعمل بها.

وأضاف أن النقابة اقترحت أن يجري العمل وفق سعر موحد لجميع المخابز لمختلف أنحاء البلاد. تأتي هذه التطورات رغم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية قبل نحو شهر، وتتمثل في إعفاء السلع المستوردة، من الرسوم الجمركية والضرائب في مسعى لتخفيض الأسعار بالأسواق. لكن وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة، محمد الحويج، قال لـ«العربي الجديد» إن الحل الوحيد لأزمة الخبز يتمثل في تأسيس هيئة للحبوب مهمتها توفير مخزون استراتيجي يكفي احتياجات البلاد، بحيث يقتصر الاستيراد على الدولة فقط بالنسبة لهذه السلعة. وأضاف الحويج أن سعر الدقيق مرشح للارتفاع بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً مع نهاية العام، بالإضافة إلى أن ليبيا تعاني من جفاف وشح في الأمطار، ما أثر على الإنتاج المحلي.

في المقابل، قال المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي، إن هناك انفلاتا في الأسواق وعدم متابعة أسعار السلع الأساسية وتحديدا رغيف الخبز الذي تضاعل حجمه وارتفع سعره. وأضاف الهادي لـ«العربي الجديد» أنه لا يوجد لدى الحكومة مخزون استراتيجي للقمح يكفي البلاد لستة أشهر، بينما ذلك ضروري لتحقيق الأمن الغذائي، لافتا إلى أن الحكومة تترك السوق للمضاربات بين السماسرة للتحكم في تسعيرة الخبز.

من جانبه، قال عثمان الطاهر، رئيس جمعية فزان للحبوب، إن إنتاج ليبيا من الحبوب تراجع كثيرا خلال السنوات الأخيرة، موضحا في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الحكومات السابقة أهملت زراعة الحبوب في المنطقة الجنوبية، وبسبب الصراعات والحروب وانقطاع التيار الكهربائي تراجع إنتاج القمح إلى مستويات مذنبية، إذ لا تكاد الكميات تكفي حتى 10% من الاستهلاك المحلي، لافتا إلى أن المزارع بحاجة إلى الدعم بالبذور وشراء المحصول من قبل شركات المطاحن. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، حددت وزارة الاقتصاد تسعيرة جبرية لسعر القنطار (100 كيلوغرام) من الدقيق للمخابز بـ190 دينارا (42,4 دولارا)، بينما أفاد الخبازون بشراء الدقيق مقابل 280 ديناراً للقنطار من شركات المطاحن الخاصة. وفي ظل تباين الأسعار، رفعت بعض المخابز في العاصمة طرابلس سعر رغيف الخبز الذي يزن 200 غرام إلى دينار للرغيف وبعض المخابز ثلاثة أرغفة تزن 150 غراما بسعر دينار، ومخابز أخرى رفعت سعر رغيف الخبز إلى 0,75 درهم. وقال سالم القماطي صاحب مخبز السنابل في منطقة الفرناج بطرابلس لـ«العربي الجديد» إن رفع المخابز سعر الرغيف يرجع إلى ارتفاع أسعار الدقيق خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي بنسبة 30% مقارنة بالشهر الماضي بسبب صعود أسعار القمح عالمياً، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المكونات الأخرى الداخلة في صناعة الخبز. وكانت ليبيا قد رفعت الدعم عن سلعة الدقيق منذ عام 2015.

المخابز لرفع أسعارها «من دون ضوابط» (فرانس برس)

مالية

غزة تدخل 2022 بإرث ثقيل من الخسائر

غزة ـ **علاء الحلو**

يدخل قطاع غزة عام 2022 محملاً بإرث ثقيل من الخسائر التي تكبدها خلال العام الماضي، الذي شهد المزيد من الدمار بفعل العدوان الإسرائيلي والحصار المتواصل الذي خلف صعوبات متراكمة لأكثر من عقد من الزمن.

ولا تزال معاناة التاجر الفلسطيني شادي الزيتونية متواصلة، بفعل تدمير محلاته التجارية، بعد قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية برج «الشروق» المكون من 13 طابقاً، ويقع في شارع عمر المختار التجاري وسط مدينة غزة، خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع. ورغم انقضاء ما يزيد على ستة أشهر على العدوان الإسرائيلي الأخير، الذي استمر 11 يوماً، مخلفاً دماراً واسعاً، وخسائر فادحة، لم يتمكن مالك محلات «زيتونية» للأحذية والملابس حتى اللحظة من معاودة نشاطه التجاري، بفعل الخسائر الكبيرة التي تعرض لها، حيث سويت محلاته ومخازنه بالأرض، وإلى جانبها عشرات المحلات التجارية، التي لم تحصل حتى اللحظة على أي تعويض.

وبلغت نسبة إجمالي أضرار قطاع الاقتصاد المُباشرة نحو 33% من إجمالي الأضرار العامة، بقيمة 156 مليون دولار، بما يشمل خسائر القطاع التجاري والصناعي والخدماتي»، التي بلغت نحو 74,2 مليوناً، فيما بلغت خسائر قطاع السياحة حوالي 3,6 ملايين، بينما الخسائر التي تكبّدها قطاع الزراعة بلغت قيمتها نحو 78,3 مليوناً، وذلك وفق التقرير التفصيلي الذي أصدرته اللجنة الحكومية العليا لإعمار غزة (تديرها حماس)، لنتائج الحصر التفصيلي لأضرار العدوان الإسرائيلي الأخير.

ووفقاً لبيانات رسمية، فقد تكبد القطاع الصناعي خسائر جراء استهداف قوات الاحتلال لمنشآته ومصانعه خلال العدوان، حيث بلغ عدد المصانع المتضررة 302 مصنع، تضرر 55 مصنعاً منها بشكل كلي، و55 مصنعاً بشكل جزئي بليغ، و192 مصنعاً بشكل جزئي، وقد بلغت خسائر القطاع الصناعي 36,9 مليون دولار، فيما بلغت نسبة الخسائر بسبب التوقف خلال العدوان 6,6 ملايين دولار، إلى جانب 41,3 مليون دولار قيمة الخسائر غير المباشرة. وبعد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة، بدأت حرب من نوع آخر، حيث جددت قوات الاحتلال فرض القيود والإجراءات المشددة على معبر كرم أبو سالم، وهو المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة.

ويؤكد مدير التخطيط والدراسات في وزارة الاقتصاد الوطني، أسامة نوفل، أن تشديد القيود على معبر كرم أبو سالم التجاري أدى إلى توقف حركة الاستيراد والتصدير بنسبة 100% خلال العدوان، ما أدى إلى انخفاض مخزون العديد من السلع والبضائع، وأدى إلى ارتفاع أسعارها، فيما شهد مستوى الدخل المحلي انخفاضاً بقيمة 105 ملايين دولار، منها 75,8 خسائر في الدخل فترة العدوان، و29,2 مليون دولار خسائر نتيجة ترك العمال وظائفهم نتيجة التضرر الكلي والجزئي للمنشآت التي يعملون فيها.

بدوره، يقول الخبير في الشأن الاقتصادي، رائد حلس، إن عام 2021 كان قاسياً على الاقتصاد الفلسطيني من مختلف الجوانب، إذ بدأ بإغلاق شامل، بسبب خطة مواجهة فيروس كورونا، ما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 11,5%، إلا أن الأوضاع سرعان ما اتجهت للناحية الايجابية بعد تخفيف الإجراءات، ما أسهم بزيادة معدل النمو الاقتصادي، حتى 5,5%، وكان هناك توقعات بوصول معدلات نمو حتى 6%، إلى أن جاءت الحرب الإسرائيلية في مايو/ أيار، وسببت نتائج كارثية أدت إلى تدهور توقعات النمو إلى أقل من 3% مقارنة بعام 2020.

ويوضح حلس لـ«العربي الجديد» أن النصف الثاني من 2021 شهد تطورات صعبة للغاية، أدت إلى انكماش معدلات النمو، بعد الخسائر التي اقتربت من نصف مليار دولار، بفعل الاستهداف الإسرائيلي المباشر للمنشآت الاقتصادية والتجارية إلى جانب استمرار الحصار، وموجة غلاء الأسعار، ما أدى إلى تراجع القوة الشرائية، وتفاقم معدلات البطالة لتصل إلى 69% ومعدلات الفقر التي تجاوزت سقف 56%.

ويشير إلى أن التحديات التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني لم تقتصر على الحرب فقط، إذ تأثر كذلك باستقطاع الجانب الإسرائيلي 214 مليون شيكل (67,5 مليون دولار تقريباً) بداية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بحجة أنها تذهب لدفع رواتب الشهداء والجرحى، ولم تتمكن السلطة على إثر القرار من دفع شهر ديسمبر كاملاً، ما أدى إلى مزيد من انكماش القوة الشرائية.

متفرقات

تجارة حرة بين 15 دولة

دخلت اتفاقية التجارة الحرة، التي وقعت عليها 15 دولة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، حيز التنفيذ أمس السبت، بالنسبة لعشر دول من الدول الموقعة عليها، من بينها اليابان والصين وسنغافورة وأستراليا. يذكر أنّ الدول الـ15 الموقعة على الاتفاقية هي الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفيليبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام)، إلى جانب اليابان والصين وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. وسيبدأ سريان الاتفاقية في الدول الخمس الأخرى بدءاً من فبراير/ شباط المقبل، من بينها كوريا الجنوبية. وذكر راديو اليابان أنّ الاتفاقية تعد بالنسبة لليابان أول اتفاقية شراكة اقتصادية تضم الصين، وهي أكبر شريك تجاري لها، وكوريا الجنوبية التي هي ثالث أكبر شريك تجاري لليابان. وتغطي الاتفاقية 30% من تعداد سكان العالم والنواتج الإجمالية المحلية.

زعيم كوريا الشمالية: الاقتصاد اولوية

ألقى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-أون خطاباً في ختام اجتماع هام للحزب الحاكم، وضع فيه الاقتصاد في صلب أولوياته لسنة 2022، بحسب ما أفادت وسائل إعلام رسمية، أمس السبت.

وخلافاً للسنوات السابقة التي كان كيم يكرّس فيها الحيّز الأكبر من خطابه أمام اللجنة المركزية لحزب العمّال الحاكم بمناسبة العام الجديد للحديث عن سياسته الخارجية، فقد جعل الزعيم الكوري الشمالي خطابه هذا العام يتمحور حول موضوعي التنمية الاقتصادية ومعالجة الوضع الغذائي في البلاد، وفق ما نقلت «فرانس برس» عن وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية. وكوريا الشمالية، التي ترزح تحت رزمة من العقوبات الدولية بسبب برامجها العسكرية المحظورة، تعاني من نقص في الغذاء، وتواجه صعوبة كبيرة في إطعام شعبها. وازداد الضغط على الاقتصاد بسبب الإغلاق المحكم للحدود بهدف مكافحة جائحة كورونا.

افضل اداء لبورصة مسقط

سجل المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط في عام 2021 أفضل أداء سنوي له منذ عام 2013، وأغلق عند 4129 نقطة مرتفعا بنسبة 12,8% عن عام 2020.

وجاء الأداء مدعوما باستفادة

الأسهم من المؤشرات الإيجابية للاقتصاد، على رأسها ارتفاع الإيرادات الحكومية وصعود أسعار النفط فوق أسعار الموازنة العامة للدولة، وتراجع الضغوطات الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا. وخلال الفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2020، لم يتمكن المؤشر الرئيس للبورصة من تسجيل أي صعود سنوي، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية أمس.

العراق يورد 1,19 مليون برميل نفط للاردن

كشف وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني صالح الخرابشة أنّ إجمالي واردات المملكة من نفط العراق، خلال الأشهر الأربعة الماضية، بلغ حوالي 1,19 مليون برميل، بمعدل 9800 برميل يومياً.

وقال الخرابشة في تصريح صحافي، أمس، إنّه تم نقل هذه الكميات بواسطة 4679 صهريجاً عراقياً وأردنياً. وكان الأردن والعراق قد اتفقا في يناير/كانون الثاني 2021 على توريد بغداد ما لا يزيد عن 10 آلاف برميل يومياً للأردن.